



يُحظر نشرها قبل الساعة ٩:٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

## تمهيد الطريق إلى الأمام

عمان، الأردن، ٥ إبريل ٢٠٠٥ — يتساءل واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية الأخير الثالث: "ما الذي يخبئه المستقبل للعالم العربي؟" وفي معرض الإجابة عن هذا التساؤل، يطرح التقرير ثلاثة سيناريوهات للتغيير في المنطقة العربية.

**أطراد الأوضاع الراهنة** — ويطلق المؤلفون على هذا البديل مسار "الخراب الآتي". "إن استمرار الأوضاع الراهنة، من عجز تنموي يلزمه قهر في الداخل واستباحة من الخارج، يمكن أن يفضي إلى تعميق الصراع المجتمعي في البلدان العربية. وفي غياب آليات سلمية، ولكن أيضا فعالة، لمكافحة المظالم التي يتمخض عنها الواقع العربي الراهن، تتزايد فرص الاقتتال الداخلي في البلدان العربية". وذلك أسوأ مصير يمكن أن تتمخض عنه الحقبة الراهنة في التاريخ العربي المعاصر. ويرى مؤلفو التقرير أن "السبب الرئيسي لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية لا يرجع إلى الثقافة بقدر ما هو تعبير عن تضافر بني اجتماعية وسياسية واقتصادية عملت على غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتالي إلى افتقار الحركة الديمقراطية إلى قوة دفع حقيقية". ونتيجة لاختلال توزيع القوة بوجهيها، السلطة والثروة، يقاسي أكثر العرب مظالم جمة قد تتحول، نتيجة للتضييق على الحرية، إلى غضب ويأس قد يلجئان بعضهم إلى أشكال من الاحتجاج العنيف.

وقد يفضي ذلك إلى انتقال السلطة في البلدان العربية. بيد أن مثل هذا الانتقال قد يحمل معه العنف المسلح والخسارة الإنسانية. ويحذر المؤلفون من أنه "إذا قدر لهذا الانتقال أن يتحقق، فإن مستقبل البلدان العربية سيحمل معه المزيد من الإخفاقات في ميدان التنمية الإنسانية".

**طريق السلامة؛ مسار الازدهار الإنساني** — ويرى تقرير التنمية الإنسانية العربية أن بالإمكان تلافى البديل الكارثي. "إن الشروع في عملية تفاوض سلمي حول إعادة توزيع السلطة في البلدان العربية يمثل المقاربة الفضلى للحكم الصالح عبر مرحلة انتقالية"، تتميز بضمان الحرية للجميع؛ وبالمشاركة السياسية الفعالة؛ ودمج جميع الجماعات السياسية والدينية التي تحترم حقوق الآخرين وحررياتهم؛ وبالمؤسسات التي تتمتع بالشفافية وتقبل المساءلة والمحاسبة، وبقضاء مستقل – وستسهم هذه المكونات كلها في ضمان تبدل سلس غير منقطع للسلطة. ويرى التقرير أن هذا النسق هو وحده الكفيل بالإسهام في إزالة المظالم وتأمين الأستقرار والتكافل الاجتماعي.

إن مصطلح "الازدهار" يشير إلى عملية تقضي آخر المطاف إلى "قيام الحكم الصالح، باعتباره الحجر الأساس الذي تقوم عليه النهضة الإنسانية".

أما البديل الثالث، فهو مسار وسط ينطلق فيه الإصلاح من الخارج — وقد يتبلور المستقبل العربي على مسار ما بين البديلين السابقين. ومع أن هذا البديل ليس المسار المثالي، إلا أنه أخذ يكتسب بعض الزخم في الأونة الأخيرة من الدعوة إلى الإصلاح التدريجي المعتدل الذي ترفده مبادرات إقليمية وعالمية. ويقر واضعو التقرير بأنه لا خلاف على أن مبادرات التغيير الوافدة من الخارج تتباين في منطلقاتها وفحواها مع مساعي الإصلاح النابعة من داخل العالم العربي. غير أن التعامل مع هذه المبادرات الخارجية من منطلق الشراكة لا من منطلق الوصاية سيكون مجدياً في جميع الأحوال إذا ما احترمت جميع الأطراف منظومة من المبادئ الأساسية:

- احترام ملكية العرب لهذه العمليات الإصلاحية وقياداتهم لها.
- الالتزام بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان ( ولا سيما حق التحرير الوطني).
- القبول بإدماج القوى المجتمعية الفاعلة كافة.
- الالتزام بنتائج تعبير الإرادة الشعبية الحر عن نفسها.

توصيات للإصلاح:

يرمي تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى حفز نقاشات عريضة في المنطقة بهدف تعزيز الحرية وحمايتها بالحكم الصالح. ومن هنا، فإنه يطرح مقترحات عديدة قد تمهد الطريق إلى الحرية، بما فيها الخطوات العملية الفورية التالية:

- إلغاء حالة الطوارئ.
- الاحترام الكلي للحريات/المفاتيح الثلاثة: حريات الرأي والتعبير والتجمع.
- الحفاظ على استقلال القضاء.
- إنهاء جميع حالات التهميش والتمييز ضد الجماعات الاجتماعية والأقليات.

ولتحقيق الشمولية في الإصلاح، يطرح مؤلفو التقرير المقترحات التالية:

- ضمان الحقوق والحريات الجوهرية: على البلدان العربية أن تصادق على العناصر الأساسية لقانون حقوق الإنسان العالمي الذي تحدده معاهدات حقوق الإنسان الدولية. كما أن عليها أن تدرجها وتدمجها في دساتيرها التي ينبغي بالتالي أن تتبلور من خلال أنشطة المجالس التشريعية. ويتوجب إلغاء حالة الديمومة والسلطة المطلقة عن طريق الربط بين السلطة التنفيذية وحكم القانون.
- إقامة وضمان التعددية السياسية: والسماح لجميع التيارات السياسية بما فيها الأحزاب الإسلامية بالتنظيم والمنافسة في المجال العام، طالما ظلت متمسكة بالنهج الديمقراطي وبقبول الرأي الآخر. ويشمل ذلك بالطبع حق التنظيم والمشاركة في انتخابات حرة نزيهة.
- ضمان المساواة بين الجنسين: ينبغي أن تقوي القوانين مبادئ المساواة وتضمن حق جميع النساء في التصويت.

- تمكين منظمات المجتمع المدني، وعدم المساس بها أو تقييدها أو تعريضها للرقابة ولا للضبط الإداري. ويجب المحافظة على ما في هذه المنظمات من الحرية والاستقلال، كما يتوجب ضمان حرية وسائل الإعلام الرسمية.
- حماية الحريات الشخصية: ويتم ذلك بقوانين تضع الضمانات لحماية الفرد، بما في ذلك حماية من الاعتقال غير المشروع، ومن التعذيب، والاحتجاز الإداري، والاختفاء. وبالإضافة إلى ذلك ثمة حاجة لتأكيد "مبدأ حق الفرد في التعويض عن أضرار لحقت به/بها نتيجة لحرمانه من الحرية من خلال السجن أو الاحتجاز الوقائي، أو نتيجة لتوجيه تهمة لهم ثبتت براءتهم منها".

\*\*\*

للحصول على معلومات إضافية عن تقرير التنمية الإنسانية العربية، يرجى زيارة الموقع:  
[www.undp.org/rbas/ahdr](http://www.undp.org/rbas/ahdr)

**لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:**

نادين شمعونكي، مسؤولة الاتصال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
هاتف: ٥١٧١-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ٤٦٢-٤١٥-٠٩-٧٧-٤٤+ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان [Nadine.Shamounki@undp.org](mailto:Nadine.Shamounki@undp.org)  
أو

ويليام أورم، رئيس مكتب الاتصالات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
هاتف: ٥٣٨٢-٩٠٦-٢١٢-١+ أو على الهاتف المحمول رقم: ١٠٢٦-٦٠٧ (٩١٧) + ١ أو بالبريد الإلكتروني على العنوان [william.orme@undp.org](mailto:william.orme@undp.org)

\*\*\*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة؛ يحضُّ على التغيير ويوصل البلدان بالمعارف والخبرات والموارد، لمساعدة الناس في بناء حياة أفضل. إننا موجودون على الأرض في ١٦٦ بلدًا، نعمل معها كي نجد الحلول الخاصة بها لتحديات التنمية العالمية والقُطرية.  
للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع البرنامج الإنمائي: <http://www.undp.org>

للحصول على مزيد من النشرات الصحفية حول القضايا والمشاريع الإنمائية حول العالم، يرجى الاشتراك على هذا الموقع: <http://www.undp.org/dpa/journalists/subscribe.html>